الغانم يهنئ نظيره في لوكسمبورغ بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في لوكسمبورغ فيرناند إيتغن وذلك بمناسبة العيد الوطني لدوقية لكسمبورغ الكبرى.

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم مؤخرا ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ البريطاني لورد فاولر، ورئيس مجلس العموم ليندساي هويل، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث الطعن بالسكين الذي وقع في مدينة ريدينغ وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

وعبر الغانم في برقيتيه عن الاستنكار الشديد لمثل هذا العمل الإجرامي، مؤكدًا التضامن التام مع الشعب البريطاني الصديق

مرزوق الغانم

العتيبي للعقيل: العقود الحكومية للعمالة الوافدة أرض خصبة للاتجار بالبشر

رياض عواد

تقدم النائب خالد العتيبي بسؤال إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل يتعلق بعمالة العقود الحكومية مؤكدا أن هذه العقود أصبحت أرض خصبة لشبهات الاتجار بالبشر ومخالفة قوانين الدولة بعد قيام أفراد منفذة يمتلكون الشركات باستقدام العمال عن طريق هذه العقود مقابل مبالغ مالية وبمساعدة الدولة. واضاف العتيبي الأمر الذي بسببه امتدت تجارة الإقامات إلى مشاريع الدولة وأصبحت الدولة شريكة معهم بشكل غير مباشر، فضلا عن تفشي ظاهرة إضرابات العمال التي نظمتها أعداد كبيرة من العمالة سواء في الشركات أو مواقع العمل أو في تجمعاتهم السكنية بسبب عدم صرف الرواتب والمستحقات

خالد العتيبي

وأحيانا عدم وجود مأوى لهم.

وجاء السؤال على النحو التالي 1. متى تم العمل بنظام (المشاريع الحكومية)، وما تقييم الوزارة لهذا النظام لاسيما بعد ظهور عدد كبير من الثغرات من خلال استغلال بعض مالكي هذه الشركات لهذه العقود وإساءتهم للكويت وسمعتها دوليا؟

2. كم عدد العقود الحكومية التي أبرمتها الدولة مع الشركات خلال العشر سنوات الأخيرة؟

3.كم عدد الوافدين الذين يحملون إقامة تحت بند مشاريع حكومية؟

4. يرجى تزويدي بأسماء الشركات ومالكيها التي يزيد أعداد العمال لديهم تحت كفالتهم (مشروعات حكومية) عن 100 عامل. 5. كم عدد المخالفين ممن خالفوا الإقامة وكانوا يحملون إقامة مشاريع حكومية وما هي الأسباب المختلفة التي دعت شركاتهم إلى عدم تعديل أوضاعهم بشكل قانوني سواء بتجديد الإقامة أو تسفيرهم؟

6. ما أسباب الإضرابات المستمرة للكثير من العمالة الوافدة الذين يعملون تحت بند العقود الحكومية، وما موقف الوزارة من هذه الإضرابات وهل قامت بمعاقبة تلك الشركات بسبب إخلالها بشروط التعاقد مع العامل.

د. الحويلة يوجه حزمة أسئلة لوزير النفط عن تطبيق سياسة الإحلال

وجه النائب د. محمد الحويله حزمة اسئلة الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء

« نص السؤال «

ما زال القطاع النفطي مليء بالعمالة الوافدة وعدم الاستفادة من طاقات وجهود ابناء الكويت به في ظل وجود كوادر وطنية بأعداد كبيرة ولا يجدون وظيفة في اهم قطاعات الدولة الوطنية، أن الشباب هم من يحملون هم الوطن وبنائه ولابد من احتوائهم لينالوا دورهم في التنمية وبناء نهضة الوطن، فان القطاع النفطي يضم شركات عملاقة ومشاريع ضخمة يجب معها وضع استراتيجية وطنية للاعتماد على العمالة الوطنية والشباب الكويتي وليس العمالة الوافدة للعمل في أهم قطاعات الدولة الوطنية في مختلف مجالات العمل سواء الهندسية أو الفنية أو الإدارية أو وظائف الأمن والسلامة والإطفاء وغيرها من آلاف الفرص، ولذلك قد أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات بشأن قواعد تكويت الوظائف الحكومية واخرها القرار رقم 11 لسنة 2017 بهدف إحلال الموظفين الكويتيين في الوظائف العامة.

وعلية لذا يرجى افادتي وتزويتي بالآتي: –

1 –ما هي سياسة التوظيف والتعيين

محمد الحويلة

لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل طرأ أي تعديل على هذه السياسة من أجل إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة بها؟ مع تزويدي بهذه التعديلات ان وجدت؟

2 – ما هي خطة مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها لتطبيق سياسة الإحلال والاستغناء عن العمالة الوافدة؟ مع تزويدي بنسخ من كل القرارات التي تمت في هذا الشأن وخاصة التي اتخذت نحو إيقاف وخفض تعيين العمالة الوافدة في جميع الشركات؟

3 –كم عدد العمالة الوافدة لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها كل على حدة؟

4 –كم عدد العمالة الوافدة والتي تم الاستغناء عنها منذ صدور قرار تطبيق سياسة الاحلال وتكويت الوظائف؟ وهل توجد شركات غير ملتزمة بتطبيق سياسة الإحلال وما الاجراءات التي اتخذت تجاهها أن وجدت؟

5 –كم عدد العمالة الوطنية التي تم تعيينها لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها منذ صدور قرار تطبيق سياسة الاحلال وتكويت الوظائف؟

6 –كم عدد العمالة الكويتية مقارنة بعدد العمالة الوافدة لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7 –هل لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها خطة لتدريب وتجهيز العمالة الوطنية في الوظائف النادرة اللازمة لتشغيل المشاريع الكبرى التي تعمل بها العمالة الوافدة من أجل تكويت هذه الوظائف؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه الخطة ونتائجها؟ وإذا كان الجواب بالنفي فلماذا لم تقوم مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها بإعداد خطة لتدريب الشباب الكويتي لإحلالهم في الوظائف النادرة بدلًا من العمالة الوافدة؟

8 – كم يبلغ عدد الشواغر الوظيفية المتاحة حاليًا لدى مؤسسة البترول والشركات التابعة لها؟ وأسباب عدم شغلها؟ وهل هناك شواغر مرحلة من سنوات سابقة؟

9 –ما هي نسبة التكويت بعقود المقاولين في القطاع النفطي والشركات المتعاقدة مع مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها خلال الخمس سنوات الماضية؟ وكم نسبة التكويت لكل شركة خاصة لها عقود مع القطاع النفطي؟

10 –ما هي خطة توظيف الكويتيين بنظام عقود المقاولين المعمول به حاليًا لدى مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها مع تزويدي بنسخة من اللائحة التنفيذية لقرار مجلس إدارة المؤسسة بشأن العمالة الوطنية في نظام عقود المقاولين مع بيان مدى التزام المؤسسة والشركات التابعة لها بأحكام اللائحة؟

11 – تزويدي بكشف تفصيلي لجميع المسميات الوظيفية التي تشغلها العمالة الوافدة لدى مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها على أن يشمل الكشف سنة التعيين والرواتب والأجور الشهرية التي يتقاضونها؟

السبيعي: قانون مخاصمة القضاء اقتراح حكومي ونيابي

قال النائب الحميدي السبيعي معلقا على من يطالب الحكومة برد قانون مخاصمة القضاء نبشركم القانون عبارة عن إقتراح حكومي ولحقه إقتراح نيابي تم دمجهم وتم التصويت عليهم بإجماع الحضور من الحكومة والنواب 54 من 54 –

واضاف السبيعي ان القانون صدر من مجلس الامة وهو عمل تشريعي خاص بالسلطة التشريعية ويجب على الجميع الاخذ بما تنص عليه المادة 50 من الدستور والتي تؤكد على فصل السلطات مع تعاونها وتحظر تدخل سلطة في عمل اخرى، مؤكدا ان قانون مخاصمة القضاء كان مشروعا حكوميا وتم تأييده باقتراحات نيابية. وقال السبيعي ان القانون عرض على المجلس الاعلى للقضاء والنيابة العامة التي ادلت بدلوها على هذا الصعيد وتم التعديل على مقترحنا الذي قدمناه للمجلس وتمت الموافقة على هذه التعديلات، لافتا الى ان القانون بنهاية المطاف يخضع لحكم القاضي وهو من يحكم بالمخاصمة ولا نعرف سببا لانزعاج البعض من القانون خاصة ان القانون تمت الموافقة عليه من مجلس الامة ومن لديه تعديلات فليتقدم بها.

واضاف السبيعي لا ارى مبررا للحملة المضادة للقانون الذي يعتبر نصا ومواد دستوريا 100%، وجاء ليسد النقص التشريعي الحاصل في البلد على صعيد القضاء. وقال ان الكويت اخر دولة بالعالم تطبق هذا التشريع ومن حق اي شخص ان يتقدم بالطعن في هذا القانون، لكنه استدرك بقوله: اذا طعن في نص القانون بعدم دستوريته وتم الحكم بذلك من حق مجلس الامة ان يصدر تشريعا لنص اخر.

وقال السبيعي من يقول ان القانون غير دستوري، هل يقصد مواد القانون ام الموضوع؟ لافتا الى ان فكرة القانون تقضي بمخاصمة القضاء وهذه لا يمكن الغاؤها، وان هذا عمل تشريعي من صميم اعمال السلطة التشريعية التي لا ينازعها احد في اختصاصاتها.

البابطين لوزير الصحة: تأخر عودة فتح الاندية غير مبرر!

اعلن النائب عبدالوهاب البابطين عن تقدبمه سؤالا الى وزير الصحة الشيخ د..باسل الصباح جاء فيه: أصدر مجلس الوزراء بناء على توصية السلطات الصحية قرارا يتضمن وضع خمس مراحل لعودة الحياة الطبيعية بعد جائحة كورونا وكانت عودة الأندية الرياضية في المرحلة الخامسة في شهر أغسطس، إلا أنه صدر قرار آخر بناء على توجيه السلطات الصحية بأنه يسمح بالتدريبات في الاندية الرياضية اعتبارا من 2020/06/28، ونظرا لصدور قرار مجلس الوزراء بتمديد المرحلة الاولى الى نهاية شهر يونيو، لذا يرجى التكرم بالرد على هذه الاسئلة:

أولا: ما المبررات التي تم الاستناد اليها لوضع الاندية الرياضية في المرحلة الخامسة لخطة العودة؟

ثانيا: هل انتهت أو تلاشت هذه المبررات حتى تتم التوصية بعودة الاندية الرياضية للتدريبات اعتبارا من 2020/06/28.

ثالثا: هل تملك وزارة الصحة أو الهيئة العامة للرياضة أو اللجنة الاولمبية الامكانات التي تسمح بإجراء المسحات والفحوصات لجميع اللاعبين وأعضاء الاجهزة الفنية والادارية لجميع الاندية الرياضية قبل مباشرة التدريبات، وإذا كانت الاجابة بنعم، يرجى تزويدي بخط عمل المسحات والفحوصات وكيف سيكون التعامل مع من يتم اكتشاف إصابته بالفيروس، لا سمح الله، وهل هناك أماكن للحجر الصحي لهم حتى لا يقوموا بنقل العدوى لزملائهم وأهلهم؟

أما اذا كانت الاجابة بالنفي، فلماذا يتم السماح بعودة التدريبات في الاندية الرياضية دون إجراء الفحوصات اللازمة؟

رابعا: هل يتم السماح للمدربين واللاعبين الأجانب بالعودة الى الكويت على الرغم من إغلاق الاجواء الجوية؟

خامسا: هل ستتم الموافقة على دخول المدربين واللاعبين خاصة بالدول الموبوءة بفيروس كورونا؟

سادسا: هل سيتم توفير حجر صحي مؤسسي للمدربين واللاعبين في حال السماح لهم بالدخول؟

سابعا: هل سيتم توفير أماكن للحجر الصحي للاعبين والاجهزة الفنية والادارية حتى لا يسمح لهم بمخالطة ذويهم تحسبا لعدم نقل العدوى لأهل الرياضيين، لا سمح الله، والعكس صحيح، علما أن دولة قطر قد قامت بتجهيز فنادق لإقامة اللاعبين والاجهزة الفنية والادارية منعا للاختلاط ونقل العدوى، لا سمح الله.